بيـــــان

وفـد الـجمـهوريـة الـعربـيـة الـسوريـة

يـلـقـيـه
الـمـنـدوب الـدائـم

الـسفـيـر د. بـشـار الـجعـفـري

أمام

اللجنة الخامسة

حول البندين , 134 و72

*الميزانية البرنامجية لفترة السنتين**2016-2017***

تعزيز حقوق الانسان وحمايتها : حالات حقوق الانسان
حالة حقوق الانسان في الجمهورية العربية السورية

<u>الرجاء متابعة النص عند الإلقاء</u> **نيويورك في 2015/12/15**

السيد الرئيس،

أتقدم بالشكر للمراقب المالي السيدة باتينا توتسي بارتيسوتاس ، لتقديمها تقرير الأمين العام حول الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/70/L.47 حول حالة حقوق الانسان في الجمهورية العربية السورية ، والوارد في الوثيقتين A/C.5/70/14/ و A/70/7/Add.31، كما أشكر السيد كارلوس رويز ماسيو رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة.

السيد الرئيس،

على الرغم من علمي بأن أعمال لجنتنا تقتصر على النظر في الجانب الفني للموضوع ، ولكن اسمحوا لي أن أوضح بعض النقاط المتعلقة بكل جوانب هذا القرار ، الذي سبق لنا وعبرنا عن رفضنا الشديد لاعتماد القرار المشار إليه أعلاه ، وذلك لأن هدفه الأول والأخير هو السعي المحموم للتشهير بالحكومة السورية ، وبالتالي فمن المستهجن أن يتحدث مقدمو هذا القرار ،وأقصد النظامين السعودي والقطري ،عن حقوق الانسان والديمقراطية وغيرها من المثل النبيلة التي لم يعرفوها يوماً ، لا قولاً ولا ممارسةً ، حيث لا يوجد في ثقافتهما شيء عن الانسانية و حقوق الانسان ، وأنا هنا لا أتجنى على أحد ، ويمكن لأي مشكك بهذه الحقائق أن يذهب ليرى طبيعة الحياة وشكلها في هذين البلدين وعندها سيدرك تماما صوابية كلامي .. فالغاية إذن و كما أصبح واضحاً للقاصي والداني هي ممارسة الابتزاز السياسي

لتحقيق مصالح ضيقة واستخدام مثل هذا القرار كأداة رخيصة للإساءة إلى الحكومات الشرعية. لذلك فإن حكومة بلادي رفضت هذا القرار جملة وتفصيلاً و هي اليوم تتحفظ على تخصيص موارد مالية لتلبية احتياجاته للأسباب التي أشرنا إليها وبالإضافة لما يلي :

1-يشكل تقديم هذا القرار مخالفة صريحة لموقف وقرارات حركة عدم الانحياز المبدئي بشأن رفض التعامل مع مشاريع قرارات تتناول دولاً بعينها في الحركة، دون غيرها من الدول الاعضاء، خدمة لأهدافها السياسية التدخلية المخالفة لأحكام الميثاق ولمبادئ القانون الدولي.

2- هناك قاعدة فقهية تقول " فاقد الشيء لا يعطيه "، وبالتالي كيف تقبلون اعتماد قرار مقدم من بلد ليس طرفاً أصلاً في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حتى الآن كالسعودية ، في مواجهة دولة مثل بلدي سوريا ، الدولة الطرف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية منذ العام 1969؟ ولمن السخرية أن تقوم الفئة الضالة الحاكمة في السعودية بإعطائنا دروساً في الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، بينما يحرم هذا النظام شعبه من المشاركة في المؤسسات البرلمانية والسياسية والقضائية، وأبسط متطلبات الحياة الحرة والكريمة دون رقيب أو حسيب ، لابل أن كلاً من السعودية وقطر لم تعرفا ابداً دستوراً ولا برلماناً ولا حرية للمرأة...

3-القرار مسيس بامتياز ، وفي هذا الصدد لابد من الاشارة إلى عدة أمور منها ، طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من الأمين العام في الفقرة /41/ أن يقدم تقريرا عن تنفيذ السلطات السورية لهذا القرار وفي غضون /45/ يوماً . وهنا ألا يحق لنا التساؤل عن الجدوى في مثل هذا الطلب ، بما يحمله ذلك من تكاليف وعبء وهدر للوقت والمال على النحو المبين في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ،"ACABQ "، أخذين بالاعتبار أن الشأن السوري متابع في محافل أخرى وبشكل يومي وعلى أعلى المستويات في المنظمة الدولية .

وفي السياق نفسه ،نتساءل أيضاً لماذا يتم تخصيص مبلغ مالي، حتى ولو كان صغيرا ، لتلبية احتياجات هذا القرار ، أخذين بالاعتبار، ماورد في الفقرة السابعة من تقرير الأمين العام ، والتي تشير واقتبس "إلى نشوء احتياجات إضافية من الموارد ، ونظرا لعدم تخصيص مثل هذه الموارد فتطلب الجمعية العامة رصد مخصصات إضافية قدرها 50900 دولار ستخصم من صندوق الطوارئ" . من الواضح أنه لا أحد سعيد بتبني مثل هذه القرار المسيس الذي تتسبب في هدر الوقت والمال بشكل يخالف التوجه العام للدول الأعضاء للحد من التكاليف . وكان من الأجدى تخصيص هذه الموارد لتقديم المساعدات الانسانية لشعب سورية بدلا من تخصيصها للمزاودة والابتزاز السياسي .

كما أنه من المفارقة أن يقدم هذا القرار من نظام متخم بالمال والنفط!!! ، أيها السادة، ألا يخجل النظام السعودي من طلب تخصيص مثل هذه الموارد المالية لتلبية احتياجات قراره ومن الميزانية العادية ! (ونظرا لعدم كفاية الموارد سيتم تخصيصها من صندوق الطوارئ الذي لم يخصص لذلك!) في الوقت الذي يقوم هذا النظام الجاهلي بإنفاق الملايين من الدولارات ،وهو أمر لم يعد خافياً على أحد ، لدعم وتمويل المجموعات الارهابية الوهابية التكفيرية المسلحة التي تنتهك حقوق الانسان السوري ، وهو شريك أساسي في استمرار المعاناة السورية وفي عرقلة حلها بشكل سياسي وسلمي ، بشكل يخالف التوجه الزخم الايجابي العام ومساعي المبعوث الخاص للأمم المتحدة السيد ستيفان دي ميستورا واجتماعات فيينا وغيرها من الجهود الدولية التي تصب في هذا الاتجاه.

وأود أن انتهز هذه المناسبة لأوكد مجدداً على التزام حكومة بلادي الثابت بأعمال حقوق الانسان والحريات الرئيسية لأبناء شعبها وفقا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي. وقد شاركت بلادي بفعالية كبيرة في المداولات التي أدت إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان وذلك ايمانا منها بأهمية أنشطته في حماية وتعزيز حقوق الانسان في العالم أجمع من خلال اعتماد الية الاستعراض الدوري الشامل.

وفي الختام، **سيدي الرئيس**، إن وفد بلادي يتحفظ مرة أخرى على تخصيص موارد مالية للاحتياجات الناشئة عن قرار حالة حقوق الانسان في الجمهورية

العربية السورية ، نظراً للأسباب التي ذكرناها في سياق البيان ، وسيشارك وفدي بفعالية في المناقشات غير الرسمية المتعلقة بهذا القرار.

وشكرا السيد الرئيس،،،،